

الدكتور إدريس القسبي عضو لجنة التواصل للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية لـ "المنعطف": لقد اكتشفنا أن عملية تمويه رافقت ملفنا طيلة هذه السنوات 3

إدريس القسبي أستاذ مساعد بشعبة الفيزياء بكلية العلوم والتقنيات، جامعة الحسن الثاني المحمدية - عضو مؤسس للمكب المحلي والجهوي للنقابة الوطنية للتعليم العالي.. حاصل على الشهادة الابتدائية بفاس.. البكالوريا بالرشيدية.. وعلى شهادة الإجازة من كلية العلوم بالرباط.. شارك في الكتابة العامة لتعاضدية الإتحاد الوطني لطلبة المغرب.. سافر إلى فرنسا لإتمام دراسته هناك.. ليعود بشهادة الدكتوراه من جامعة باريس السادسة.. متزوج، أب لطفلين.. يعتصم بمقر النقابة الوطنية للتعليم العالي بالرباط منذ ثاني ماي من السنة الماضية.. من أجل تسوية وضعيته كأستاذ للتعليم العالي رفقة زملاء له.. في هذا الحوار محاولة للإقتراب أكثر من الأستاذ الباحث حامل الدكتوراه الفرنسية..

الدكتور إدريس القسبي عضو لجنة التواصل للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية لـ "المنعطف" لقد اكتشفنا أن عملية تمويه رافقت ملفنا طوال هاته السنوات



شكل يمكن من الحفاظ على الأقدمية المكتسبة في إطار أستاذ مساعد بالنسبة للذين ناقشوا الدكتوراه زاد عليهم الآخرين عندما خصم من أقدميتهم ست إلى تسع سنوات عند إفرانهم؛ زد على هذا الأقدمية الاعتبارية من ثلاث سنوات بالنسبة لإسنادة التعليم العالي والتي احتسبت لمن له أكثر من السنوات من الأقدمية حين الإقتراف ولم يستد من يتقصه يوم واحد من أي شيء.

فيما يخص مشكل الدكتوراه الفرنسية، أمتسحك في الرجوع إلى واقع التكوين الجامعي عالميا. إن مهام الأستاذ الباحث اختزلت فيما يسمى مهمة التدريس ومهمة البحث العلمي. وفيما خلت كل الدول الإنجوساكسونية ومن يدور في فلكها وجل دول العالم إلى ضرورة التكوين في كليهما قبل تحمل مسؤولية كليهما معا. وعليه تبنت نظام الدكتوراه الموحدة، ولم تتحقق فرنسا بهذا الشكل إلا سنة 1984 قانون سافاري) أما المغرب فانتظر حتى سنة 1997 ليقوم بذلك. ففي فرنسا -والغرب بالنظر لعلاقته الخاصة بها- قرر المشرع بشيء من التهميش للمهتمين (التدريس والبحث) فقرر نظام دبلوم السلك الثالث على أساس تهيئته في أقل من سنتين ويشترط فيمن سيمتكون من المساعدة على تاطير الإشغال التطبيقية أو حتى التوجيهية ونظام الدكتوراه لتتهيء مهام البحث والتي سيمتكن الراتب المحصل كاستعداد مساعد من اقتصاد المنحة الضرورية لها. إلا أن ما لم يكن في الحسبان هو التمهيد قبل وحسب كليهما في العديد من الحالات بل وصل الحال في بعضها أن أصبحت بوليتيكا من الدولة دكتوراه ثانية تماما وتكبر من اعتبارها ما سبق تفهم ما يحسه الكثير من حملة دبلوم السلك الثالث من غير وحسب يحاول البعض الركوب عليه وتضيفه للتحامل على حملة الدكتوراه الفرنسية والتهرب من تسوية وضعيتهم. وفي كل بلدان العالم تلك التي لها ما يمكنها من المساهمة البيئية في إنتاج المعرفة والقيم الجامعية لم يتخطى التحاق فرنسا بالنظام الموحد للدكتوراه مشكلا بل على العكس سيهيء هذا الظروف المواتية لإعلان بولوني بإيطاليا الذي ضسب التكوين العالي (Licence/Master) 3A؛ Doctorat+2+3A؛ Doctorat+2+3A؛ وضع حد لتهرب الطاقات والتجاوزات التي تعرفها بعض المختبرات على حساب الجيل الجديد.

وفي هذا الإطار أمتسحك الكلام عن إحدى قواعدي العميقة. يرى البعض في اعتراف الوزير السابق السيد خالد عليوة، ماثورة حتى يتمكن مناضلوا حزمة، الإتحاد الإشرافي من تدبير المؤتمر الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي. أذكر في هذا الصدد أن تحمل السيد خالد عليوة للمسؤولية بوزارة التعليم العالي حصل والجامعة المغربية تعمل لإيجاد صيغة ناجحة لإصلاح نظام الدراسة حتى تستجيب لتوصيات اللجنة الوطنية الخاصة للتربية والتكوين؛ وكان النقاش حينها قد انزلق في مآهات مثل أسلاك من سنتين ونصف. إلا أن السيد عليوة وبسرعة ونباهة ميزتين أرجح الدقة لعين الصواحي، وبمنظرة ثاق في الروابط التي تجمعنا بأوروبا وبأبواب دول العالم المتقدم أفتح الجميع بتبني نفس الترسانة التي توحدت دول أوروبا عليها (Licence/Master) 3A؛ Doctorat+2+3A؛ فلن نحسب هذا للمكتب الوطني مسؤوليته في الدفاع عن الملف المطالب بالصيغة التي خرج بها المؤتمر الأخير للنقابة يعترف الجميع بهذا وعلى رأسهم المعنيون بهذا المشكل؛ فالأخذة تخص الثقة العمياء في الوزارة والتي لم يتفاسمها المعنيون معهم هي التي أدت إلى الشلل النسبي في التعامل مع المشكل من طرف المكتب الوطني. والمعنيون بالأمر يؤكدون دائما على أن ما هو صحيح لخرق قانوني لا يحتاج إنقائه بهواجس أخرى وإن تفهمها الجميع. نعم يتساءل كثيرون عن صمت الهيئات العليا لبعض الأحزاب الوطنية والتقدمية، لعلها ضرورة التضامن مع من يتحمل المسؤولية في الحكومة؟ يجب الوقوف عند الموقف المشرف لحزب الإستقلال الذي عبرت لجنته التنفيذية على ضرورة التعجيل بالاستجابة للمطالب المشروعة للمعنيين. وعدة هيئات وشخصيات تمت الاستجابة لذلك بوقف الإضراب عن الطعام من طرف أربعة زملاء.



الديمقراطية والتي قام وفد عنها برئاسة الأستاذ التهامي الخياري بتبليغ اهتمامها بالمفك وتضامنها مع المعنيين به. يقدر الجميع العمل المتميز لكل الفرق البرنامجية في كلتا الفرقتين التي تابعت هذا الملف عبر إحاطات وأسئلة شفوية، أنية أو مكتوبة. ولقد كتبت الصحافة الوطنية المكتوبة صفحات جد مشرفة في التعاطي مع ملفنا واسلوب احتجاجنا. وبمهنية عالية مع هذه القضية وساهمت بشكل جلي في توضيح معالمها لراي العام. هذا دون الكلام عن استقلاليته والتي تجلت واضحة.

وفي الأخير وبسبب فقدان الثقة الذي سببته التصريحات المتناقضة للمسؤولين والذي هو السبب الرئيسي لانفجار الأزمة يجب التنبؤ بمرارة جل القيمين على المؤسسات الجامعية، رؤساء جامعات وعمداء، والذين وإن كانوا مجبرين على الحفاظ على السير شبه العادي لمؤسستهم لم يقوموا بتجاوزات على انعكاسات هذه الأزمة

على الجامعة؟ يجب التفكير بأن الإعتصام الأخير بدأ بصفة متقطعة منذ عصاي 2006 وتخلقه إضرابات خلال شهر أكتوبر. والهدف من كل هذا واضح وهو تبليغ المسؤولين رفض المعنيين بالأمر المقترح الوزارة إلا أن إصرار الوزارة على المضي في ذلك ورغم التطمينات التي حاول بها المكتب الوطني تهدئة الوضع وبالنظر للمخاطر التي تنتج عن ذلك قرر المعنيون الدخول في اعتصام مفتوح بل دخل بعضهم في إضراب عن الطعام منذ 1 نونبر أي 80 يوما الآن.

وبالنظر إلى أن المؤسسات الجامعية تختلف في تاريخ البداية الفعلية للدراسة وإلى اختلاف تعامل الإدارات، وكذا اختلاف تعامل المكاتب النقابية المحلية أو الجهوية مع الأمر. بل حتى اختلاف الشروط الموضوعية لكل واحد من المعنيين بالأمر فقد ترجع هذا الاعتصام وما وكنه إلى تأخر في السدادية الأولى حسب المواد والشعب والمؤسسات -بحسب احتياج استراكم من أسبوعين إلى شهرين.

وبالنظر إلى مستجدات العمل بالإسند عوض السنة فقد تم تحويل الضغط من الأسس الأول إلى الأسس الثاني في الكثير من الأحيان تم ذلك عن حسن نية فيما بين الإدارة والشعب عندما يكون ذلك ممكنا - وأخيرا شمل هذا مؤسسات أخرى بموافقة المعنيين محليا لتوحيد شروط المعركة في الأسس الثاني والذي من بين احتمالاته سنة بيضاء في جل التخصصات الهندسية لا قدر الله. ويجب تهيئة المسؤولين السياسيين لهذا. فلن يكفي التوقيع على الاتفاقيات للحصول على 10000 مهنس وهم يعلمون جيدا أن ذلك لا يمكن أن يتساتي دون المعنيين بالأمر. ومسؤولية الوزارة واضحة بهذا الخصوص.

هل من علاقة مع مشاكل الفئات الأخرى من الأساتذة الجامعيين؟ وما هي وضعية الدكتوراه الفرنسية؟ يمكن تخصيص جلها في مشكل احتساب الأقدمية الفعلية عند الإقتراف في إطران قانون 1997 والذي عوض اقتراح

مختلف الهيئات؟ يمكنني اعتبار عدم استيعاب النسق الأكاديمي العالمي من طرف المسؤولين عن القطاع التربوي والتعليمي بالمغرب (داخلة جامعيين، نقابيين وسياسيين) وانحصار أفهم في الاستجابة لضغوطات داخلية ولوازيين قوى خاصة: عاملا جوهريا في تعطيل تسوية هذا الملف فالوعي بالعالمية أو العولمة لم يكن بنفس المستوى إذك، بالرغم من أن الجامعة: عبر العصور وفي مختلف بقاع العالم هي المحك بخصوص هذا. على أي إذا تركنا جانبا التغييرات العميقة على مسار الأستاذ الباحث بالمغرب والتي يمكن اعتبارها تراجمات في العديد منها، فإن نظام 1997 وضع الأسس للدكتوراه الوطنية الموحدة واعترف بمعادلة الدكتوراه الفرنسية بمثلالتها من كل أرجاء العالم. وتتمتع معاينة مختلف القوانين والمراسيم لتبين هذه المعادلة والتي تقبل فيها شهادة دكتوراه الدولة، مغربية كانت أو فرنسية. نعم تقبل لأنها بحجة المرسوم الخاص تسمح لصاحبها باجتياز مباراة أستاذ مساعد لتصبح كباقي الدكتوراه الموحدة عند التدرج في النسق الجديد.

إلا أن هذا الاعتراف لم تواكبه معالجة علمية بشكل الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية المعنيين في إطار القانون الأساسي ل 17 أكتوبر 1975 بل زيد في الاستهجان بهم بتمنحهم أدمية ست سنوات اعتبارية في نفس إطار أستاذ مساعد الذي ركضوا فيه عنوة تبعا لرسالة الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية (2ماي 1986) في انتظار البيث في معادلة شهادتهم. كان يمكن حينها إفرانهم بعد تسوية وضعيتهم ووضع حد لهذا الهدر، لكن ويتبين الآن أن من أوتمنوا على تمثيل الجامعيين لم يكونوا في المستوى العلمي المطلوب إن لم نقل الأخلاقي.

منذ دخولكم الاعتصام الأخير والتطورات التي وسعجت معها ما هي أهم المواقف التي سبجتتموها من طرف

إلى اليوم؟ يمكنني اعتبار عدم استيعاب النسق الأكاديمي العالمي من طرف المسؤولين عن القطاع التربوي والتعليمي بالمغرب (داخلة جامعيين، نقابيين وسياسيين) وانحصار أفهم في الاستجابة لضغوطات داخلية ولوازيين قوى خاصة: عاملا جوهريا في تعطيل تسوية هذا الملف فالوعي بالعالمية أو العولمة لم يكن بنفس المستوى إذك، بالرغم من أن الجامعة: عبر العصور وفي مختلف بقاع العالم هي المحك بخصوص هذا. على أي إذا تركنا جانبا التغييرات العميقة على مسار الأستاذ الباحث بالمغرب والتي يمكن اعتبارها تراجمات في العديد منها، فإن نظام 1997 وضع الأسس للدكتوراه الوطنية الموحدة واعترف بمعادلة الدكتوراه الفرنسية بمثلالتها من كل أرجاء العالم. وتتمتع معاينة مختلف القوانين والمراسيم لتبين هذه المعادلة والتي تقبل فيها شهادة دكتوراه الدولة، مغربية كانت أو فرنسية. نعم تقبل لأنها بحجة المرسوم الخاص تسمح لصاحبها باجتياز مباراة أستاذ مساعد لتصبح كباقي الدكتوراه الموحدة عند التدرج في النسق الجديد.

إلا أن هذا الاعتراف لم تواكبه معالجة علمية بشكل الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية المعنيين في إطار القانون الأساسي ل 17 أكتوبر 1975 بل زيد في الاستهجان بهم بتمنحهم أدمية ست سنوات اعتبارية في نفس إطار أستاذ مساعد الذي ركضوا فيه عنوة تبعا لرسالة الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية (2ماي 1986) في انتظار البيث في معادلة شهادتهم. كان يمكن حينها إفرانهم بعد تسوية وضعيتهم ووضع حد لهذا الهدر، لكن ويتبين الآن أن من أوتمنوا على تمثيل الجامعيين لم يكونوا في المستوى العلمي المطلوب إن لم نقل الأخلاقي.

منذ دخولكم الاعتصام الأخير والتطورات التي وسعجت معها ما هي أهم المواقف التي سبجتتموها من طرف

إلى اليوم؟ يمكنني اعتبار عدم استيعاب النسق الأكاديمي العالمي من طرف المسؤولين عن القطاع التربوي والتعليمي بالمغرب (داخلة جامعيين، نقابيين وسياسيين) وانحصار أفهم في الاستجابة لضغوطات داخلية ولوازيين قوى خاصة: عاملا جوهريا في تعطيل تسوية هذا الملف فالوعي بالعالمية أو العولمة لم يكن بنفس المستوى إذك، بالرغم من أن الجامعة: عبر العصور وفي مختلف بقاع العالم هي المحك بخصوص هذا. على أي إذا تركنا جانبا التغييرات العميقة على مسار الأستاذ الباحث بالمغرب والتي يمكن اعتبارها تراجمات في العديد منها، فإن نظام 1997 وضع الأسس للدكتوراه الوطنية الموحدة واعترف بمعادلة الدكتوراه الفرنسية بمثلالتها من كل أرجاء العالم. وتتمتع معاينة مختلف القوانين والمراسيم لتبين هذه المعادلة والتي تقبل فيها شهادة دكتوراه الدولة، مغربية كانت أو فرنسية. نعم تقبل لأنها بحجة المرسوم الخاص تسمح لصاحبها باجتياز مباراة أستاذ مساعد لتصبح كباقي الدكتوراه الموحدة عند التدرج في النسق الجديد.

إلا أن هذا الاعتراف لم تواكبه معالجة علمية بشكل الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية المعنيين في إطار القانون الأساسي ل 17 أكتوبر 1975 بل زيد في الاستهجان بهم بتمنحهم أدمية ست سنوات اعتبارية في نفس إطار أستاذ مساعد الذي ركضوا فيه عنوة تبعا لرسالة الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية (2ماي 1986) في انتظار البيث في معادلة شهادتهم. كان يمكن حينها إفرانهم بعد تسوية وضعيتهم ووضع حد لهذا الهدر، لكن ويتبين الآن أن من أوتمنوا على تمثيل الجامعيين لم يكونوا في المستوى العلمي المطلوب إن لم نقل الأخلاقي.

منذ دخولكم الاعتصام الأخير والتطورات التي وسعجت معها ما هي أهم المواقف التي سبجتتموها من طرف

إلى اليوم؟ يمكنني اعتبار عدم استيعاب النسق الأكاديمي العالمي من طرف المسؤولين عن القطاع التربوي والتعليمي بالمغرب (داخلة جامعيين، نقابيين وسياسيين) وانحصار أفهم في الاستجابة لضغوطات داخلية ولوازيين قوى خاصة: عاملا جوهريا في تعطيل تسوية هذا الملف فالوعي بالعالمية أو العولمة لم يكن بنفس المستوى إذك، بالرغم من أن الجامعة: عبر العصور وفي مختلف بقاع العالم هي المحك بخصوص هذا. على أي إذا تركنا جانبا التغييرات العميقة على مسار الأستاذ الباحث بالمغرب والتي يمكن اعتبارها تراجمات في العديد منها، فإن نظام 1997 وضع الأسس للدكتوراه الوطنية الموحدة واعترف بمعادلة الدكتوراه الفرنسية بمثلالتها من كل أرجاء العالم. وتتمتع معاينة مختلف القوانين والمراسيم لتبين هذه المعادلة والتي تقبل فيها شهادة دكتوراه الدولة، مغربية كانت أو فرنسية. نعم تقبل لأنها بحجة المرسوم الخاص تسمح لصاحبها باجتياز مباراة أستاذ مساعد لتصبح كباقي الدكتوراه الموحدة عند التدرج في النسق الجديد.

إلا أن هذا الاعتراف لم تواكبه معالجة علمية بشكل الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية المعنيين في إطار القانون الأساسي ل 17 أكتوبر 1975 بل زيد في الاستهجان بهم بتمنحهم أدمية ست سنوات اعتبارية في نفس إطار أستاذ مساعد الذي ركضوا فيه عنوة تبعا لرسالة الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية (2ماي 1986) في انتظار البيث في معادلة شهادتهم. كان يمكن حينها إفرانهم بعد تسوية وضعيتهم ووضع حد لهذا الهدر، لكن ويتبين الآن أن من أوتمنوا على تمثيل الجامعيين لم يكونوا في المستوى العلمي المطلوب إن لم نقل الأخلاقي.

منذ دخولكم الاعتصام الأخير والتطورات التي وسعجت معها ما هي أهم المواقف التي سبجتتموها من طرف

إلى اليوم؟ يمكنني اعتبار عدم استيعاب النسق الأكاديمي العالمي من طرف المسؤولين عن القطاع التربوي والتعليمي بالمغرب (داخلة جامعيين، نقابيين وسياسيين) وانحصار أفهم في الاستجابة لضغوطات داخلية ولوازيين قوى خاصة: عاملا جوهريا في تعطيل تسوية هذا الملف فالوعي بالعالمية أو العولمة لم يكن بنفس المستوى إذك، بالرغم من أن الجامعة: عبر العصور وفي مختلف بقاع العالم هي المحك بخصوص هذا. على أي إذا تركنا جانبا التغييرات العميقة على مسار الأستاذ الباحث بالمغرب والتي يمكن اعتبارها تراجمات في العديد منها، فإن نظام 1997 وضع الأسس للدكتوراه الوطنية الموحدة واعترف بمعادلة الدكتوراه الفرنسية بمثلالتها من كل أرجاء العالم. وتتمتع معاينة مختلف القوانين والمراسيم لتبين هذه المعادلة والتي تقبل فيها شهادة دكتوراه الدولة، مغربية كانت أو فرنسية. نعم تقبل لأنها بحجة المرسوم الخاص تسمح لصاحبها باجتياز مباراة أستاذ مساعد لتصبح كباقي الدكتوراه الموحدة عند التدرج في النسق الجديد.

● بداية أين يكمن المشكل الأساس؟ يمكن حصر الاختلاف بين الوزارة والأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية المعينون قبل 20 فبراير 1997 في نقطتين: الأولى تنسجلى في أن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي تريد أن لا يفرغ من هؤلاء في إطار أستاذ التعليم العالي إلا من نجح في اجتياز مباراة. والوزارة في هذا، إنما تريد فرض أحد بنود القانون الأساسي ل 19 فبراير 1997، فيما يتشبت المعنيون بالأمر بحسبهم في ولوج هذا الإطار (إطار أستاذ التعليم العالي) حسب نمط القانون الأساسي الذي وظفوا في إطاره أي القانون الأساسي الأسبق ل 17 أكتوبر 1975 أي أن يتم إفرانهم مباشرة بعد أربع سنوات من الأقدمية تحسب لهم في إطار أستاذ محاضر إسوة بزملائهم حاملي الدكتوراه الموحدة من مختلف بلدان العالم الأخرى الذين التحقوا بالعمل في الفترة نفسها.

الاقدمية، فحين يتشبت المعنيون بالأمر بحسبهم في احتساب كل سنوات عملهم في إطار أستاذ التعليم العالي بعد خصم الأربع سنوات الأولى تقسرح الوزارة لعنة لبعضهم احتساب الأقدمية العامة بعد إفرانهم في إطار أستاذ مؤهل ابتداء من 2002 فقط. وهذا ما يعني أنه سيتم: حسب الرقم الاستدلالي أي عمليا: تخييرهم لسنوات عدة عن زملائهم الذين التحقوا بالعمل في الفترة نفسها. والاختلاف أن احتساب الأقدمية العامة الذي تقترحه الوزارة يستثني تماما كل من ناقشوا دكتوراه الدولة بعد سنة 1997. هذا دون الحديث عن المستحقات المادية التي يعينها تصحيح الوضعية.

● ما هي نقط الاختلاف بين نظام 17 أكتوبر 1975 ونظام 19 فبراير 1997؟ تعميم مبدأ المباراة أساسا واشتراط التوفر على الدكتوراه قيم يسمح لهم باجتيازها. ففيمما، داخل قانون 1975 كان يمكن الانتحاق بالعمل عبر مستويين، الأول في إطار أستاذ مساعد مهندسي الدولة و حاملي دبلوم السلك الثالث أو ما يعادلها... والثاني في إطار أستاذ محاضر، ثم بعد أربع سنوات يتم الإقتراف لصالحها في إطار أستاذ التعليم العالي قانون 1997 أقتل الباب أمام مهندسي الدولة و حاملي دبلوم السلك الثالث تماما، إذ لم يعد ممكنا الدخول لسلك التعليم العالي إلا عبر مستوى واحد، فلم يعد يسمح لاجتياز مباراة الولوج لإطار أستاذ التعليم العالي مساعد (التسمية الجديدة لأستاذ مساعد) سوى لحاملي الدكتوراه.

من جهة ثانية أصبح ولوج إطار أستاذ مؤهل (التسمية الجديدة لأستاذ محاضر) مشروطا بشهادة الألفية وأربع سنوات من الأقدمية؛ أما الولوج إلى إطار أستاذ التعليم العالي فيستلزم أربع سنوات أخرى من الأقدمية وبالأخص: يشترط توفر منصب مالي لذلك واجتياز مباراة بعد ذلك. والخلاصة الأولى بعد مقارنة سريعة هو أن النظام الحالي شرع لمحاورة الأجيال الجديدة من طرف الجيل القديم.

● ما هو العامل الذي عطل تسوية مشكل الدكتوراه الفرنسية منذ 1986

